كلمة السيد الرئيس المنتدب

للمجلس الأعلى للسلطة القضائية

بمناسبة

استقبال المسؤولين القضائيين الجدد

الاثنين 14 ماي 2018

بمقر محكمة النقض – بالرباط-

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

العضو الكريم؛

وبعد، اسمحوا لي في مستهل هذه الكلمة أن أعرب لكم عن اعتزازي وسعادتي بالتأسيس لهذا التقليد القضائي الهام بهذا البيت الوقور، محكمة النقض التي على امتداد أكثر من ستين سنة كانت قلعة للقيم ومدرسة للأخلاقيات تخرج منها مسؤولون كبار وقضاة أفذاذ وفقهاء أعلام.

تقليد مهني نحتفي فيه بقضاة نالوا شرف الموافقة الملكية بتعيينهم مسؤولين على رأس مؤسسات قضائية، ليتولوا أمانة إشاعة العدل والسهر على التطبيق السليم للقانون وتحقيق الأمن القضائي.

مكرمة ملكية تؤكد العناية المولوية الموصولة بأسرة القضاء وحرص جلالته السامي على تفعيل كل آليات الإصلاح التي تكرس عدالة في خدمة المتقاضي وفي مستوى الانتظارات.

فدعاؤنا للعلي القدير أن يحفظ ملكنا الهمام وأن يكلؤه بعينه التي لا تنام إنه ولي ذلك والقادر عليه.

السيد الرئيس المحترم،

اليوم نكرس قيما مهنية وتواصلية ذات أبعاد مختلفة ومعاني كبرى تقليد جوهره الالتزام بالأخلاقيات وتكريس لمعان سامية لا مجال للتنازل عنها أو التفريط فيها تحت أي مسمى أو ذريعة.

إنه من الصعب أن تمر هذه المناسبة دون استنطاق بعض من الاعترافات والحقائق ودون العودة إلى اليقين المنبثق عن الضمير ودون استخلاص العبر والدروس

لقد عرفت أسرة العدالة بالمغرب عبر التاريخ مسؤولين قضائيين أفذاذ عملوا بتفان وإتقان ونكران ذات بارين بالقسم ملتزمين بجوهر رسالة القضاء، فكانوا نعم المسؤول والقاضي والفقيه والمربي تاركين لنا إرثا كبيرا وأمانة عظمى ومدرسة للوطنية وللتقاليد يجب علينا جميعا المحافظة عليها وتطويرها بنفس الروح الجديدة المبدعة.

فلهم منا عظيم التقدير والعرفان والامتنان.

واليوم تستمر هذه الرسالة من خلال أول فوج من المسؤولين القضائيين يعين في عهد المجلس الأعلى للسلطة القضائية بروح دستورية جديدة وديناميكية تنظيمية متجددة.

فوج جديد من المسؤولين برمزية كبيرة، عمل المجلس على انتقائهم من ضمن العديد من الطلبات والاقتراحات وفق معايير تكافؤ الفرص وضوابط الأخلاق والحكامة والفكر المبدع الخلاق، وبعد لقاءات مطولة مع كافة المرشحين الذين تقدموا بتصوراتهم ومشاريعهم في أجواء جد متميزة تأسس لمرحلة جديدة قوامها الحرص التام على تكريس الشفافية والكفاءة والجدية والمسؤولية.

والأكيد أننا اليوم أمام جيل جديد من المسؤولين الذين يستحقون منا –بعد كل هاته الإجراءات والمساطر- الكثير من التقدير والدعم والتشجيع.

فهنيئا لكم أيها السادة الأفاضل بهذا التعيين الملكي السامي ودعائي لكم بمزيد من التألق والتوفيق والسداد.

السادة الأفاضل

من هو المسؤول القضائي الذي نريده اليوم؟ وما هي الانتظارات التي يتطلع إليها الجميع منه؟

أسئلة وأخرى تؤرقنا جميعا وتطالبنا بوضع رؤية استراتيجية على مستوى المجلس، انكببنا على تفعيل بنودها رغم إكراهات التأسيس ومعيقات البدايات.

لا شك أن المسؤول القضائي الذي نريده اليوم مطلوب منه أن يكون قاضيا متمرسا ممتلكا رزينا يؤطر العمل القضائي بدائرته ويكرس الأمن ويحمي الحقوق والحريات ويسهر على تطبيق القانون بشكل عادل وداخل آجال معقولة.

المسؤول القضائي اليوم ملزم أن يكون ذا تجربة إدارية تؤهله لتدبير العلاقات مع كافة الفاعلين الإداريين والمؤسسات المشاركة في إنتاج العدالة، وتبسيط الإجراءات والممارسات والمساهمة في ورش التحديث بكل انفتاح وإبداع.

المسؤول اليوم مطلوب أن تكون لديه القدرة على التواصل والمواكبة والإشراف والتتبع لكل التفاصيل والجزئيات بدائرته دون أي تهاون أو إهمال ومواجهة المشاكل بكل حزم وشجاعة.

اليوم لم يعد مقبولا أو مستساغا ذاك المسؤول الذي يلازم كرسيه ويغلق عليه أبواب مكتبه.

لابد أن يعبر المسؤول القضائي بمغرب اليوم عن إرادة حقيقية وتجاوب فعال مع كل الانتظارات، انتظارات المتقاضين والقضاة والمهنيين والمؤسسات وجميع الفاعلين.

ابنوا جسورا للتواصل وحصنوا عملكم بالقيم والممارسات الفضلى، وكرسوا روح الفريق الواحد والأسرة الموحدة، رئاسة ونيابة عامة، قضاة وكتابة ضبط ومهنيي العدالة.

الرهان معقود عليكم اليوم، والأكيد أن ثقتنا كبيرة في قدراتكم ومؤهلاتكم وعزيمتكم لتكونوا المسؤول القضائي الذي يستحقه مغرب التنمية والأوراش الكبرى.

السادة الأفاضل

لا يخفى عليكم أننا اليوم أمام تحديات كبرى ومواضيع شائكة ذات راهنية تهم مستقبل السلطة القضائية والعدالة بصفة عامة ببلادنا.

أسئلة بتداعيات حقوقية واقتصادية واجتماعية وثقافية تقتضي منا إجابات واضحة ومقاربات موضوعية دقيقة ذات حمولة وطنية وبعيدة عن كل الممارسات التي تعوق مسيرة الإصلاح وتؤثر على حقوق الأجيال القادمة.

إن المشاريع التنموية الكبرى التي يقودها جلالة الملك محمد السادس دام له النصر والتأييد تطالبنا بأن تكون المحاكم اليوم فضاءات لإنتاج عدالة مسؤولة ناجعة فعالة، عدالة قريبة إنسانيا وجغرافيا من الانتظارات، عدالة مؤهلة لمواجهة كافة التعقيدات والصعوبات.

محاكم تكون محلا لفض النزاعات لا لتعقيدها، وفضاءات لتكريس الثقة والاطمئنان لا الشك والالتباس وهي أهداف لن نصلها بالأماني أو التسويف والتراخي.

إننا أمام استحقاق كبير دقت فيه ساعة الحقيقة وولى فيه عهد اللامسؤولية.

لا أحد أكبر من القانون ولا أحد فوق المحاسبة.

أكيد أننا لابد أن نستحضر جميعا المسؤوليات القانونية والتنظيمية المنوطة بالسادة المسؤولين عن الدوائر القضائية وما تفرضه عليهم التحولات الوطنية والدولية من التزامات

ومهام وهي كلها تستوجب أن نوفر لهم كافة ضمانات الاستقلال وتوفير المناخ الملائم له ماديا ومعنويا مع تأهيل باقي الشركاء من أسرة العدالة للعمل بنفس الوتيرة والآليات لتكون السلطة القضائية في مستوى الرهانات.

ولابد أن تتجند كافة السلطات والقطاعات للتعبير عن إرادة حقيقية من أجل تخويل السادة المسؤولين كل الاحتياجات وتذليل كل العقبات لأننا أمام مشروع مجتمعي يجب أن يساهم فيه الجميع بكل وطنية.

السيد الرئيس

ما بين الاحتفاء بالمكانة الاعتبارية التي بلغتم واستشعاركم جسم المسؤولية وثقل الأمانة وعظم الآمال المعقودة عليكم، تأكدوا أننا من موقعنا بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية سنبقى في تواصل تام معكم، نتتبع مسيرتكم، وندعم جهودكم، ونحرص على تقييم أعمالكم ومشاريعكم بكل مهنية ومسؤولية، حريصين على تؤدوا رسالتكم في أحسن الظروف والإمكانات، وأبوابي ستكون دائما مفتوحة أمام مبادراتكم منصتة لتطلعاتكم وبرامجكم.

زميلاتي زملائي

يحق لكم اليوم أن تفخروا بهذا الحدث المتميز في مساركم

المهني عن جدارة واستحقاق.

وتذكروا أنكم ستكونون قدوة ونموذجا للأجيال القادمة.

فكل الدعاء لكم بمزيد من التألق والنجاح

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛

الرئيس المنتدب

للمجلس الأعلى للسلطة القضائية

مصطفى فارس